مدى الكرمل | Mada al-Carmel
מדה אל-כרמל
برنامج دراسات إسرائيل

ملفّات مدى

القائمة المشتركة

الجبهة الإسلامية التجمع التغيير

عامان على القائمة المشتركة

مكانة القائمة المشتركة في الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة

ملف رقم 9 ، 2017

معاذ عبد المعطي الطلّاع

حيفا

أذار 2017

برنامج دراسات إسرائيل – ملفات مدى
عامان على القائمة المشتركة – ملف رقم (9)

مكانة القائمة المشتركة في الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة

إعداد معاذ عبد المعطي الطلّاع

أذار 2017

هيئة التحرير: مهند مصطفى

إيناس خطيب

مدقق لغوي: حنا الحاج
تصميم: جوزيف نويصري

مدى الكرمل
المركز العربي للدراسات الاجتماعية التطبيقية

هاتف: 8552035-4-972+
http://mada-research.org
mada@mada-research.org

شارع اللنبي51، ص. ب. 9132

حيفا 3109101

مكانة القائمة المشتركة في الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة

معاذ الطلّاع[1]

مقدّمة

تتناول هذه الورقة البحثيّة دَوْر القائمة العربيّة المشتركة في رسم السياسة العربيّة ضمن الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة، وبخاصّة في ظلّ التحدّيات التي تواجهها القائمة العربيّة المشتركة من قِبل النظام السياسيّ الإسرائيليّ ممثَّلًا بالأحزاب الصهيونيّة. ولذلك، جاء ائتلاف الأحزاب العربيّة في قائمة واحدة نتاجًا لتلك التحدّيات التراكميّة التي تُواجهها الأحزاب العربيّة من قِبل النظام السياسيّ الإسرائيليّ، والقائمة تعبير جِدّيّ عن مواجهة السلطة العنصريّة التي تسعى دومًا من أجل تفتيت الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل.

جاءت القائمة العربيّة المشتركة لتتبنّى مستويين من ضمن استراتيجيتها؛ المستوى الأوّل يُعبّر عن الكفاح من أجل القضايا القوميّة للأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، كقضايا التهجير والنكبة ومواجهة الخدمة المدنيّة، والمستوى الثاني يُعبّر عن الاندماج في الخارطة السياسيّة بناءً على المواطَنة الكاملة في دولة ديمقراطيّة، ورفض حالة غياب المساواة في جميع المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة تجاه الأقلّيّة العربيّة. ينضاف إلى هذا إسهامُ القائمة في منع سيطرة اليمين المتشدّد الذي يسعى إلى دولة يهوديّة لا ديمقراطيّة.

1 ولعلّ قرار رفع نسبة الحسم في انتخابات الكنيست العشرين (من 2% إلى 3.25%) أسهم في جعل وجود قائمة عربيّة واحدة ضرورةً من أجل رفع نسبة التمثيل للأقلّيّة العربيّة داخل الكنيست إلى 10.83% (ما يعادل 13 مقعدًا). تتكوّن القائمة المشتركة من أربعة أحزاب عربيّة (التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ؛ الجبهة الديمقراطيّة للسلام والمساواة؛ الحركة العربيّة للتغيير؛ الحركة الإسلاميّة الجنوبيّة). وقد أصبحت هذه القائمةُ القوّةَ الانتخابيّة البرلمانيّة الثالثة في الكنيست الإسرائيليّ، وفي مواجهة سياسات الأحزاب الصهيونيّة التي أرادت من خلال رفع نسبة الحسم تهميشَ الأحزاب العربيّة الصغيرة، وتقليل عدد المقاعد العربيّة في

[1] طالب ماجستير في برنامج دراسات إسرائيل– جامعة بير زيت

الكنيست. لذلك كانت القائمة مطلبًا هامًّا من أجل توحيد الجهود العربيّة في رفع نسبة التمثيل العربيّ داخل الكنيست، بالإضافة إلى تبنّي إستراتيجيّة عربيّة موحّدة تعبّر عن مطالب الأقلّيّة القوميّة العربيّة في إسرائيل.[2]

إسهام القائمة المشتركة في تقديم مشروع قانون "الأقلّيّة العربيّة القوميّة"، الذي ينصّ على الاعتراف بالفلسطينيّين في إسرائيل كأقلّيّة عربيّة لها حقوق قوميّة جماعيّة، بالرغم من رفض الكتل البرلمانيّة له باستثناء "ميرتس"، هذا الإسهام يُعتبر إسهامًا فعّالًا من أجل رسم السياسة العربيّة للأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، وتمكينها ضمن الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة.

تأتي تلك القائمة المشتركة في ظلّ عدم اعتراف القانون الإسرائيليّ بالعرب كأقلّيّة لها حقوق قوميّة وجماعيّة، بل يعترف بهم كمجموعات دينيّة. وفي ظلّ ارتفاع وتيرة نضال الأقلّيّة العربيّة من أجل نيل حقوقهم بالمواطَنة والقوميّة والجماعيّة، تسعى القائمة العربيّة المشتركة من أجل رسم السياسة العربيّة للأقلّيّة الفلسطينيّة في الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة. وبذلك تتلخّص مسألة الورقة البحثيّة في التساؤل الآتي:

كيف تُسهم القائمة المشتركة في الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة؟

وتتفرّع من التساؤل الرئيسيّ التساؤلاتُ الفرعيّة الآتية:

- ما هو دَوْر القائمة المشتركة في رسم السياسة العربيّة ضمن الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة؟
- ما أثر وجود قائمة مشتركة على مستقبل التمثيل السياسيّ العربيّ في إسرائيل؟

وتكمن **أهمّيّة الورقة البحثيّة** في تناولها لدَوْر القائمة المشتركة في رسم السياسة العربيّة ضمن الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة، وأثر تلك القائمة على مستقبل التمثيل السياسيّ العربيّ؛ إذ تُحاول الأحزاب الصهيونيّة على نحوٍ مستمرّ وضع التحدّيات أمام الأحزاب العربيّة من أجل استبعادها عن المشهد العامّ والخارطة السياسيّة في إسرائيل.

لذا، **ستهدف الورقة البحثيّة** إلى معرفة طبيعة دَوْر القائمة المشتركة في رسم السياسة العربيّة ضمن الخارطة السياسيّة في إسرائيل، بالإضافة إلى أثر إسهام القائمة المشتركة في رسم ملامح مستقبل التمثيل السياسيّ العربيّ في إسرائيل.

[2] قائمة الكتل البرلمانيّة في الكنيست المنشورة على الموقع الإلكترونيّ الرسميّ للكنيست. مستقاة بتاريخ: (21/12/2016).

سنتّبع في ورقتنا البحثيّة منهج وصف الحالة؛ إذ سيجري وصف وتحليل السياسات العربيّة المتبنّاة من قِبَل القائمة المشتركة، ودَوْر هذه السياسات في رسم السياسة العربيّة ضمن الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة في ظلّ العديد من التحدّيات التي تواجهها الأقلّيّة العربيّة، وعلى رأسها سيطرة اليمين المتطرّف على الحكومة في إسرائيل، والمطالَبة الصهيونيّة المستمرّة من أجل دولة يهوديّة، فضلًا عن قياس أثر القائمة المشتركة على مستقبل التمثيل السياسيّ العربيّ من خلال الكنيست الإسرائيليّ.

وتقوم الدراسة على **عنوانين اثنين رئيسيّين** بالإضافة إلى المقدّمة والخلاصة: **العنوان الأول** حول دَوْر القائمة المشتركة في رسم السياسة العربيّة ضمن الخارطة السياسيّة في إسرائيل. **الثاني** حول أثر القائمة المشتركة على مستقبل التمثيل السياسيّ العربيّ في إسرائيل.

دَوْر القائمة المشتركة في رسم السياسة العربيّة ضمن الخارطة السياسيّة في إسرائيل

أسهمت الضغوط وسياسات التحريض والتضييق التي تتعرّض لها الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة وممثّلوها في إسرائيل في توحيد الجهود العربيّة من أجل مواجهة تلك السياسات الإسرائيليّة العنصريّة، ومنع الاستفراد بالأحزاب العربيّة لمعاقبتها من قِبَل إسرائيل؛ حيث إنّنا سنتطرّق في دراستنا إلى دَوْر القائمة في رسم السياسة العربيّة على الخارطة السياسيّة دون الخوض مفصّلًا في تلك البرامج السياسيّة المتبنّاة من قِبَل الأحزاب العربيّة في القائمة المشتركة.

إنّ تشكيل لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربيّة في عام 1982 أسهَمَ في تقريب وجهات النظر بين الأحزاب العربيّة بالرغم من حجم الفجوة الكبيرة والمواقف المتباينة بين تلك الأحزاب. ومع ارتفاع سياسات التحريض والتضييق في ظلّ حكومة نتنياهو المتطرّفة أصبحت الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل بحاجة إلى وحدة في ما بينها في سبيل مواجهة تلك السياسات العنصريّة التي بدأت تتزايد على نحوٍ مطّرد، وأصبح هناك مطلب جماهيريّ عربيّ بضرورة إيجاد وحدة وقائمة مشتركة في الانتخابات للكنيست العشرين في ظلّ سياسة رفع نسبة الحسم إلى 3.25% الرامي إلى تهميش الأحزاب العربيّة الصغيرة، وإلى الحؤول دون دخولها الكنيست.[3]

إنّ اجتماع الأحزاب العربيّة في إسرائيل قبل الانتخابات بأيّام نتج عن التوافق حول قائمة مشتركة تُمثّل الجماهير العربيّة من أجل تبنّيها سياسة عربيّة لفرضها على الخارطة السياسيّة في إسرائيل من خلال المطالَبة بحقوقهم القوميّة الجماعيّة، بالإضافة إلى حقوقهم

[3] زعبي، همّت. (2016). مواطَنة مشروطة بقبول يهوديّة الدولة. **تقرير مدار الإستراتيجيّ**، العدد 12. رام الله: مركز مدار للدراسات الإسرائيليّة. ص 273-275.

المعيشيّة، في دولة ديمقراطيّة تُمثّل كلّ مواطنيها، ومعارضة سياسات العنصريّة التي تنتهجها حكومة نتنياهو المتطرّفة تجاه الأقلّيّة العربيّة؛ إذ تُعتبر القائمةُ المشتركة بالإضافة إلى لجنة المتابعة العليا لقضايا الجماهير العربيّة الجهةَ المسؤولة عن الدفاع عن مصالح الأقلّيّة العربيّة السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة في إسرائيل.[4]

جاءت انتخابات الكنيست في عام 2015 بحكومة يمينيّة متطرّفة بقيادة نتنياهو، بالإضافة إلى القائمة المشتركة التي شكّلت إنجازاً عربيًّا من أجل مواجهة سياسات تلك الحكومة اليمينيّة؛ فقد أسهمت الأحزاب العربيّة في انتخاب أوّل رئيس للجنة المتابعة العُليا للجماهير العربيّة، وبدأت تلك اللجنة مع القائمة المشتركة تتبنّى رسم السياسة العربيّة على الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة والدوليّة، من خلال التوجّه إلى جهات دوليّة من أجل تدويل قضايا الجماهير الفلسطينية في إسرائيل، بالإضافة إلى المطالبة داخل الكنيست بحقوق الفلسطينيين في إسرائيل من خلال تقديم وتَبَنّي مشاريع قوانين من شأنها إنصاف الفلسطينيين ومنحهم حقوقهم القوميّة الجماعيّة والمعيشيّة بالرغم من رفض الأحزاب اليمينيّة المتطرّفة وحكومتهم لمنح العرب أيّ حقوق، وعدم التزام الحكومة بالعديد من الالتزامات الملقاة عليها تجاه الأقلّيّة الفلسطينية.

وبالرغم من إنجاز تشكيل القائمة المشتركة من قبل الأحزاب العربيّة في إسرائيل، واجهت القائمة المشتركة العديد من التحدّيات التي من شأنها الوقوف عقبة أمام رسم إستراتيجيّة سياسيّة عربيّة على الخارطة السياسيّة في إسرائيل في سبيل تمكين تلك الأقلّيّة العربيّة بين فئات المجتمع المختلفة عرقيًّا ودينيًّا. وتُشكِّل التحدّيات الداخليّة عقبة أمام تبنّي مواقف موحّدة بين ممثّلي الأحزاب من خلال القائمة المشتركة، ومن ضمن تلك التحدّيات: الاختلافات السياسيّة بين الأحزاب العربيّة والسائدة منذ ما قبل تشكيل القائمة، بالإضافة إلى المواقف المتباينة من قِبَل الأحزاب العربيّة تجاه العديد من القضايا المحلّيّة والإقليميّة والدوليّة. في ما يخصّ التحدّيات الخارجيّة التي تواجه القائمة المشتركة، تتمثّل هذه في تصريحات وممارسات حكومة نتنياهو الرابعة والمتطرّفة، بالإضافة إلى ضعف العمل الجماعيّ بين الأحزاب العربيّة في مواجهة تحريض الحكومة الحاليّة على العمل السياسيّ العربيّ بسبب غياب إستراتيجيّة عربيّة جماعيّة لدى الأحزاب العربيّة في القائمة المشتركة.[5]

[4] بدر، أشرف. (2015). حكومة نتنياهو الرابعة 2015: ائتلاف حكوميّ هشّ بلا أفق سياسيّ. **مجلة مدار**، العدد 58. رام الله: مركز مدار للدراسات الإسرائيليّة. ص 75.
[5] زعبي، همّت. مصدر سابق. ص 272.

وتُعتبر خطوة توجُّه القائمة المشتركة نحو الساحة الدوليّة من أجل تدويل قضايا الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل من أهمّ الخطوات التي أنجزتها وأقدمت عليها هذه القائمة، وهي ما شكّلت –أي الخطوة– قاسمًا مشتركًا بين الأحزاب العربيّة داخل القائمة، بالإضافة إلى قدرتها على إيجاد غطاء دوليّ من أجل الضغط على إسرائيل لمنح الأقلّيّة العربيّة حقوقها الجماعيّة والفرديّة، وفضح سياسات إسرائيل العنصريّة، والتعبير عن عدم ثقتها بالكنيست وحده لنيل الحقوق دون وجود أدوات ضغط تعمل على تنفيذ العديد من مطالب الأحزاب العربيّة في القائمة المشتركة.

ولا يقتصر عمل الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل على المطالَبة بحقوقها المدنيّة، بل يمتدّ دَوْرها بالمطالَبة بحقوقها القوميّة الجماعيّة كجزء من الشعب العربيّ الفلسطينيّ، ودَوْرها في صياغة المشروع الوطنيّ الفلسطينيّ في الأراضي المحتلّة عام 1967، ومصير الأقلّيّة العربيّة بعد تطبيق حلّ الدولتين، وبناء الدولة الفلسطينيّة المستقلّة على الأراضي المحتلّة عام 1967.[6]

الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل بحاجة إلى توحيد الخطاب السياسيّ والإستراتيجيّة العمليّة من أجل تحقيق الوحدة، وما حصل بعد مرور عام من تشكيل القائمة المشتركة لا يتجاوز توحيد الأحزاب داخل القائمة دون وجود لوحدة الخطاب والإستراتيجيّة، وهو ما حقّق تراجعًا في مستوى الأداء السياسيّ للقائمة المشتركة على مستوى الإنجازات التي ترغب في تقديمها للجماهير العربيّة. فهي لم تكُن التحالفَ الأوّلَ في تاريخ الأحزاب العربيّة في إسرائيل، بل سبقه تحالفُ الجبهة والتجمّع الوطنيّ في انتخابات عام 1996، ذلك التحالف الذي أسهم في إلغاء خطاب "السلام والمساواة" ليحلّ مكانه خطاب "إلغاء يهوديّة الدولة وتحويلها دولة لكلّ مواطنيها"، بالإضافة إلى التأكيد على هُويّة الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل بأنّها جزء من هُويّة الشعب العربيّ الفلسطينيّ.[7]

لعلّ العقبة التي تقف أمام تحقيق خطاب وأداء سياسيّين موحَّدين للقائمة المشتركة تكمن في وحدة الأحزاب تحت مظلّة القائمة المشتركة دون توحيد للخطاب والموقف السياسيّين المشتركين، بالإضافة إلى محاولة كلّ من رئيس وممثّلي القائمة المشتركة تغليب مصالحهم وخطابهم الحزبيّ على الخطاب الموحَّد للقائمة، واستخدام القائمة كأداة لتمرير ذلك الخطاب، وهو ما أشعل المناكفات والاختلافات بين حزبَيِ التجمّع الوطنيّ والجبهة. فلم تعد القائمة المشتركة بخطابها وأدائها سوى مرحلة انتخابيّة لا تُعبّر عن الأحزاب

[6] عبد الفتّاح، عوض. (2009). **دور فلسطينيّ الـ 48 في المشروع الوطنيّ الديمقراطيّ**. ص 5–7.

[7] أبو ارشيد، سليمان. (2015). القائمة المشتركة والخطاب السياسيّ. **مجلّة جدل**، العدد 25. حيفا: مركز مدى الكرمل. ص 1–3.

العربيّة المشتركة بداخلها –من وجهة نظري–، وهو ما يعكس ترجمة ذلك الأداء اليوم على سلوك ممثّلي الأحزاب العربيّة التي تُشارك في جميع المناسبات المحلّيّة والدوليّة بأسماء أحزابها دون ذكر للقائمة المشتركة، واقتصار القائمة المشتركة على رئيسها أيمن عودة بتمثيلها في مشاركاته المختلفة.

أقدمت حكومة نتنياهو الرابعة المتطرّفة، منذ بدء الانتخابات حتّى مرور عام على تشكيلها للائتلاف الحكوميّ اليمينيّ المتطرّف، على العديد من سياسات العنصريّة واللامساواة تجاه الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، ولعلّ تلك السياسة كانت بحاجة إلى جبهة وطنيّة من أجل مواجهة ذلك المشروع الاستعماريّ الصهيونيّ الذي يسعى إلى دولة يهوديّة لا إلى دولة ديمقراطيّة لكلّ مواطنيها. فالقائمة العربيّة المشتركة شكّلت وحدة ائتلافيّة انتخابيّة بعد مرور ما يزيد عن عام على تأسيسها، بل هي –على نحوِ ما وصفها النائب جمال زحالقة– "الوحدة في حقبة اللاوحدة"، فهي لم تُنهِ التشرذم والاختلاف والتوتُّر بين الأحزاب العربيّة في القائمة المشتركة، واستمرّ العملُ الحزبيُّ لا الوحدويُّ من قِبل أعضاء القائمة المشتركة في الكنيست.[8]

إنّ مهامّ القائمة المشتركة كان من الواجب أن تتمحور في **أربعة مسارات**: **الأوّل** تنظيم البيت الداخليّ لمتابعة قضايا الجماهير العربيّة؛ **الثاني** مواجهة سياسات الحكومة العنصريّة تجاه الأقلّيّة العربيّة؛ **الثالث** تحديد العلاقة مع الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة؛ **الرابع** تدويل قضايا الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل.[9]

القائمة العربيّة المشتركة قد أنجزت المسار الأوّل على مستوى وحدة أحزاب دون تحقيق وحدة خطاب وأداء سياسيّ بعد مرور ما يقارب عامين على انتخابات الكنيست الأخيرة في عام 2015، وبالتالي فإنّ غياب وحدة الخطاب والأداء السياسيّ قد أثّر على المسارات الثلاثة الأخيرة من حيث عدم فاعليّتها بالشكل الوحدويّ الذي كانت تسعى إليه الجماهير العربيّة من خلال مطالبتها بضرورة وجود وحدة في التمثيل العربيّ في الكنيست. فعلى مستوى مواجهة سياسات الحكومة اليمينيّة المتطرّفة، لم تكن هذه المواجهة على النحو المطلوب في ظلّ حالة التشرذم التي تواجهها الساحة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، من خلال تهجُّم الحكومة على أعضاء الأحزاب العربيّة في الكنيست، وكان آخرها الهجوم على النائب باسل غطّاس دون وجود سياسة مواجهة مشتركة من قِبَل

[8] زحالقة، جمال. (2015). القائمة الموحّدة: جبهة موحّدة أم جبهة وطنيّة؟ **مجلّة جدل**، العدد 25. حيفا: مركز مدى الكرمل. ص 2–3.
[9] غانم، أسعد. (2015). مستقبل تجربة القائمة المشتركة. **مجلّة جدل**، العدد 25. حيفا: مركز مدى الكرمل. ص 2–3.

أحزاب القائمة المشتركة. وفي المسارين الأخيرين حول العلاقة مع الحركة الوطنيّة والعربيّة، وتدويل القضايا العربيّة في إسرائيل إقليميًّا ودوليًّا؛ وهو ما مارسه أعضاء القائمة المشتركة بشكل حزبيّ يمثّل أحزابهم، ولا يمثّل الوحدة العربيّة التي تسعى إليها الجماهير العربيّة من خلال القائمة المشتركة، وهو ما شكّل خيبة أمل لدى الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل، وولّد قلّة ثقة لديها بتلك القائمة التي لم تنجز المتطلّبات التي كانت تسعى إليها الجماهير العربيّة في إسرائيل في سبيل نيل حقوقها الجماعيّة والقوميّة والمعيشيّة، وهو ما أسهم في رسم عدّة خُطَط حزبيّة عربيّة منفردة، دون وجود لإستراتيجيّة سياسيّة عربيّة موحّدة من أجل تحقيق أهداف الوحدة العربيّة التي تجسّدت بالقائمة المشتركة.

عدم وجود مشروع وطنيّ متّفَق عليه من قِبل جميع الأحزاب العربيّة في القائمة المشتركة ولجنة المتابعة هو نقطة ضعف في القائمة؛ وذلك أنّها لن تكون قادرة على إيجاد سياسة مشتركة بين الأحزاب من أجل النضال بناءً عليها في سبيل بلوغ الأهداف المرجوّة للأقلّيّة العربيّة في إسرائيل. وبالتالي فإنّ القائمة المشتركة تفتقر إلى مشروع مشترك تتبنّاه جميع الأحزاب العربيّة، بالإضافة إلى دَوْر هذا المشروع في توحيد الخطاب والسياسات التي تمثّل الأقلّيّة العربيّة لمواجهة العنصريّة الإسرائيليّة في ظلّ تصاعدها خلال حكومة نتنياهو الأخيرة منذ تشكيله الحكومة من ائتلاف من الأحزاب اليمينيّة في إسرائيل منذ العام 2015.

لعلّ تصاعُد وتيرة السياسات العنصريّة الإسرائيليّة من قِبل حكومة نتنياهو الأخيرة تجاه الأقلّيّة العربيّة وقياداتها في إسرائيل هو مؤشّر خطير حول دَوْر القائمة المشتركة وأحزابها في فرض سياسة عربيّة على الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة، وبقاؤها في الكنيست في ظلّ تلك الإجراءات يُفضي إلى تقلُّص ثقة الجماهير العربيّة بالقائمة، فتصبح هذه غير قادرة على تحشيد الجماهير العربيّة في أيّ قضيّة في ظلّ عدم القدرة على اتّخاذ إجراءات وقرارات مع ازدياد وتيرة الانتهاكات ضدّ الجماهير العربيّة بأحزابها وقياداتها في إسرائيل.

إنّ القائمة المشتركة هي رغبة كائنة لدى الجماهير العربيّة في إسرائيل في تحقيق مَطالبهم الجماعيّة والفرديّة، وبناءً على ذلك مَنَحَتها هذه الجماهير الثقة. ولعلّ فقدان القائمة المشتركة لدَوْرها في تحقيق تلك المطالب يدفع بها أن تكون إطارًا وهميًّا دون فاعليّة حقيقيّة له، سوى أنّه محطّة انتخابيّة، فتغدو الأحزاب تعمل بسياسات وإستراتيجيّات مستقلّة، ممّا يؤثّر على مستقبل العمل السياسيّ لدى الأحزاب العربيّة في إسرائيل، وبالتالي ينعدم تحقيق الاستمراريّة في بناء وفرض السياسة العربيّة على الخارطة السياسيّة في إسرائيل.

إنّ دَوْرَ القائمة العربيّة المشتركة السياسيَّ يَكمُن في زيادة قوّة تأثير الأحزاب العربيّة ونوّابها في الكنيست على انتزاع حقوق الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، وفي التأثير على صناعة القرار في سبيل تحقيق مطالب الجماهير العربيّة التي منحت ثقتها للقائمة المشتركة من أجل الارتقاء بالأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة لدى الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل.

ونَخلص في محورنا هذا إلى أنّ القائمة المشتركة جاءت بناء على مَطالب شعبيّة بدأت منذ العام 2014 بعد الموافقة على رفع نسبة الحسم إلى 3.25%، كسياسة إسرائيليّة من أجل تهميش الأحزاب العربيّة من الكنيست. وبالرغم من تشكيل القائمة المشتركة، فإنّها شكّلت حالة من الوحدة الحزبيّة دون وجود لوحدة الخطاب والأداء السياسيّ من قِبل الأحزاب المشكِّلة للقائمة المشتركة، بل شكّلت حالة من العمل الحزبيّ تحت مظلّة عامّة دون وجود دَوْر أساسيّ لها، سوى أنّها محطّة انتخابيّة في سبيل تجاوز تلك الانتخابات. فعدم وجود مشروع وطنيّ واحد متّفَق عليه بين جميع الأحزاب في القائمة المشتركة تسبّب في ضعفها بشأن تحقيق إنجازات سياسيّة وغيرها للأقلّيّة العربيّة، بل إنّ العديد من الأسباب تداعت لأن تكون ثمّة قائمة واحدة مشتركة تُمثّل الأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل.[10] ويُعزى سبب تشكيلها إلى التقاء العديد من القواسم المشتركة بين الأحزاب العربيّة لتحقيق المطالَبة الشعبيّة للأقلّيّة العربيّة. لم يكن رفع نسبة الحسم هو السبب الوحيد؛ فقد كانت الأحزاب قادرة على تشكيل قائمتين لتجاوز نسبة الحسم بعد رفعها.

القائمة المشتركة بحاجة إلى تحقيق تلك المسارات الأربعة التي تحدّثنا عنها في محورنا، وذلك في سبيل توحيد الخطاب والأداء السياسيَّيْن من أجل تحقيق سائر المسارات المتمثّلة في مواجهة سياسات العنصريّة الإسرائيليّة، وتحديد العلاقة مع الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة والدول العربيّة، وتدويل قضايا الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل من خلال المؤسّسات الدوليّة. بَيْدَ أنّ تلك المسارات عملت بشكل حزب مستقلّ دون وجود عمل جماعيّ بين الأحزاب العربيّة من خلال القائمة المشتركة.

إنّ عدم نجاح العمل الجماعيّ بين الأحزاب العربيّة في القائمة المشتركة يرجع إلى تلك المناكفات والتوتّر بين تلك الأحزاب منذ ما قبل تأسيس القائمة، بالإضافة إلى تغليب رئيس وممثّلي القائمة المشتركة الخطاب والأداء الحزبيّ لهم على الخطاب الموحّد المتّفَق عليه،

[10] كلمة الأمين العامّ لحزب التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ امطانس شحادة خلال ندوة عن قانون التسوية في مركز مدار بتاريخ: 10/01/2017.

واستخدام القائمة المشتركة كأداةٍ ابتغاءَ تحقيق مواقفهم الحزبيّة وفرضها على الجميع، ممّا شكّل حالة من التوتُّر البالغ بين الأحزاب العربيّة في القائمة المشتركة، ولا سيّما بعد العديد من الممارسات العنصريّة الإسرائيليّة التي أقدمت عليها خلال الفترة السابقة من خلال الاعتداء والتضييق على العمل السياسيّ العربيّ، باستهداف ممثّلي الجماهير العربيّة سواء أكانوا أعضاء كنيست أم قيادات فلسطينيّة في المجتمع العربيّ في إسرائيل.

فالقائمة المشتركة بحاجة إلى بلورة إستراتيجيّة سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة متّفَق عليها من قِبل جميع الأحزاب للتمكّن من تحقيق تلك المسارات التي تسعى لرسم السياسة العربيّة للأقلّيّة الفلسطينيّة في الخارطة السياسيّة في إسرائيل. إن بقيت حالة التشرذم التي تشهدها الساحة السياسيّة العربيّة في إسرائيل على حالها، فلن يتمكّن الفلسطينيّون في إسرائيل من تحقيق مَطالبهم وحقوقهم الجماعيّة والقوميّة والمعيشيّة التي تسلبهم إيّاها إسرائيل من خلال سياساتها وممارستها العنصريّة والإقصائيّة التي تُمارسها الحكومة الإسرائيليّة تجاه الأقلّيّة العربيّة وممثّليها، من خلال التحريض والتضييق عليهم. وسنناقش في المحور الثاني أثر تلك القائمة على مستقبل الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل، وعلى تمثيلهم في الكنيست مستقبَلًا.

أثر القائمة المشتركة على مستقبل التمثيل السياسيّ العربيّ في إسرائيل

يُعتبر خوض الأحزاب العربيّة في إسرائيل لانتخابات الكنيست الأخيرة عام 2015 ضمن قائمة واحدة مشتركة نقلةً نوعيّة في الوعي لدى الفلسطينيّين في إسرائيل بشأن ضرورة الوحدة من أجل مواجهة السياسات العنصريّة التي تمارسها إسرائيل تجاه الأقلّيّة الفلسطينيّة. بالرغم من وجود القائمة المشتركة كحالة وحدة انتخابيّة بين الأحزاب العربيّة لمواجهة السياسات العنصريّة التي تسعى لتهميش الأحزاب العربيّة داخل الكنيست بفعل رفع نسبة الحسم، فإنّ الدافع حول تشكيل القائمة المشتركة يُعتبر تهديدًا إذا جرت ترجمة تلك الوحدة من خلال سلوك الأحزاب العربيّة المشتركة في القائمة إلى تحشيد للجماهير العربيّة ضمن برنامج وإستراتيجيّة عمل جامعة للكلّ الفلسطينيّ في إسرائيل، وذلك لفرض السياسة العربيّة المتبنّاة ضمن الخارطة السياسيّة الإسرائيليّة، وتحقيق مَطالب الأقلّيّة الفلسطينيّة كمجموعة قوميّة لها حقوق ومَطالب ضمن دولة ديمقراطيّة تضمن حقوق المواطَنة كافّة.[11]

[11] أبو سيف، عاطف. (2015، 23 آذار). القائمة المشتركة: هل تبقى مشتركة؟ **صحيفة الأيام**. رام الله.

إنّ القائمة المشتركة وَفق برنامجها تُعبّر عن الوحدة النضاليّة للجماهير العربيّة الفلسطينيّة في مواجهة السياسات العنصريّة من قِبل إسرائيل تجاه الأقلّيّة العربيّة؛ فهي شكّلت حالة من الجواب السياسيّ للتهديد العنصريّ بإقصاء الأحزاب العربيّة عن الساحة السياسيّة في إسرائيل، عبْر رفع نسبة الحسم، ممّا شكّل حالة من الوحدة في سبيل مواجهة تلك السياسة؛ فالقائمة المشتركة أدّت إلى زيادة وزن وتأثير الجماهير العربيّة داخل الساحة السياسيّة في إسرائيل.[12]

لعلّ تلك الوحدة بين الأحزاب العربيّة ضمن القائمة المشتركة لا يُمكن لها أن تتبلور على أرض الواقع إلّا من خلال تبنّي برنامج وإستراتيجيّة عمل شاملة لتمكين السياسة العربيّة على الخارطة السياسيّة في إسرائيل. وبالتالي فإنّ انحصار تلك الوحدة في وحدة انتخابيّة دونما ترجمة فعليّة على أرض الواقع سيُحدِث انحسارًا في الدعم الشعبيّ لتلك القائمة، مع احتماليّة تأثير الخلافات الحزبيّة على إمكانيّة استمرار تجربة القائمة المشتركة –وهو ما يهدّد قوّة تأثير الجماهير العربيّة في مواجهة السياسات العنصريّة تجاههم.

والحديث عن مستقبل الدوْر السياسيّ للقائمة العربيّة المشتركة، في رسم السياسة العربيّة الشاملة ضمن الخارطة السياسيّة في إسرائيل، يحتّم علينا التطرّق إلى عوامل أساسيّة تؤثّر على مستقبل ذاك الدور. من تلك العوامل: الأداء البرلمانيّ للقائمة المشتركة حول مطالبتها بالحقوق المدنيّة والمطلبيّة للجماهير العربيّة في إسرائيل، وتعزيز دَوْر الفلسطينيّين كفئة جماعيّة لها جميع حقوقها الجماعيّة والفرديّة ضمن المواطَنة الكاملة، بالإضافة إلى الإسهام في تنظيم المجتمع العربيّة ومؤسّساته. والعامل **الثاني** هو موقف الجمهور العربيّ من القائمة المشتركة وتجربة الوحدة بين الأحزاب العربيّة، واحتياج الحفاظ على الدعم الشعبيّ للقائمة إلى تحقيق مجموعة من الإنجازات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة للفلسطينيّين في إسرائيل لكي تشكّل عامل نجاح لاستمراريّة القائمة وسياستها. والعامل **الثالث** يتبلور حول الخلافات الشخصيّة داخل وبين قيادات الأحزاب العربيّة، حيث إنّ تلك الخلافات تشكّل تهديدًا لمستقبل القائمة المشتركة وعوامل نجاحها، فضلًا عن احتمال تناقص الدعم الشعبيّ لتلك القائمة في حال تأثير خلافاتها على إمكانيّة وجود إستراتيجيّة عمل مشتركة لتحقيق إنجازات للفلسطينيّين في ظلّ حالة الإقصاء والتهميش التي يواجهونها من المؤسّسة الإسرائيليّة.[13]

[12] مقابلة عبر الإيميل مع رئيس القائمة المشتركة أيمن عودة بتاريخ 02/01/2017.

[13] غانم، أسعد. مصدر سابق. ص3.

مَهَمّة القائمة المشتركة باعتقادي هي العمل ضمن إستراتيجيّة عربيّة شاملة بغية نقل الفلسطينيّين في إسرائيل من الهامش إلى المركز، بالإضافة إلى تحصيل الفلسطينيّين في إسرائيل لجميع حقوق المواطَنة الجماعيّة والفرديّة. وإنّ ذلك العمل لن يكون من خارج التمثيل العربيّ داخل الكنيست، بل من خلاله ومن خلال تدويل قضيّتهم بغية إيجاد حلّ تاريخي للمشكلة الفلسطينيّة. فالمشارَكة العربيّة في الانتخابات الإسرائيليّة لا تعني أنّ الجماهير العربيّة تمتلك تأثيرًا في عمليّة صنع القرار في إسرائيل، بل هم داخل الساحة السياسيّة لكنّهم خارج العمليّة السياسيّة، وبالتالي فإنّ تمكينهم ضمن العمليّة السياسيّة بحاجة إلى جهد من أجل إنجاز الوحدة الحقيقيّة عبر إستراتيجيّة عمل شاملة للجميع في سبيل تمكين سياستهم ضمن الخارطة السياسيّة في إسرائيل.[14]

وتَكْمن أهمّيّة المشارَكة العربيّة في الكنيست ضمن قائمة عربيّة مشترَكة في إحراز حقوقهم الفرديّة، وكذلك نَيْل الاعتراف بهم كأقلّيّة قوميّة وسكّان أصليّين، ودَوْرها في إحباط سياسات اليمين الإسرائيليّ في إقصاء الجماهير العربيّة وممثّليها عن العمليّة السياسيّة في إسرائيل عبر قرارات مختلفة يُمرّرها من خلال الكنيست. وإذا استطاعت القائمة المشتركة بأحزابها تطوير إستراتيجيّة عمل في المجالات كافّة من أجل حقوق الفلسطينيّين في إسرائيل، فإنّ تلك الإستراتيجيّة ستساعد في الحدّ من الاختلافات بين الأحزاب المكوِّنة لها، وبالتالي في تطوير قدرتها على بناء وعي وطنيّ فلسطينيّ قادر على تثبيت تلك السياسة العربيّة ضمن الخارطة السياسيّة في إسرائيل بالرغم من العديد من التحدّيات التي ستفرضها الدولة عليهم.[15]

وبصرف النظر عن الأسباب التي ساعدت في تشكيل القائمة المشتركة، فإنّها أصبحت واقعة حقيقيّة بحاجة إلى التطوير من أجل تبنّي إستراتيجيّة عمل على كلّ الصُّعُد، السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة، في سبيل تحقيق مطالب الفلسطينيّين في إسرائيل. فتاريخ الفلسطينيّين في إسرائيل تاريخ تصاعديّ من حيث مَطالب الجماهير العربيّة الفلسطينيّة؛ إذ إنّ مشروع الفلسطينيّين في إسرائيل بدأ كمشروع صمود وبقاء بعد النكبة، وبعد ذاك تحوّل إلى مشروع مَطالب المساواة بقيادة الحزب الشيوعيّ، ومن ثَمّ انتقلوا

[14] Green, David B. (2015). The Arab Joint List Is Reshaping Israeli Politics. **Tablet**
[15] Asharq Al-Awsat. (2016, Nov. 10th). Joint Arab List' Proposes Law to Recognize 'Palestinians of 48' National Minority in Israel**. Asharq Al-Awsat**

إلى مشروع يتحدّى نهج الدولة العنصريّ متمثّلًا في الحقوق القوميّة الجماعيّة بقيادة التجمّع الوطنيّ الديمقراطيّ الذي عزّز خطاب الهُويّة الثقافيّة الفلسطينيّة، ممّا خلق حالة من الاغتراب في صفوف الفلسطينيّين في المجتمع الإسرائيليّ.[16]

ليس من قَبيل المصادفة أنّ الفلسطينيّين توحّدوا في إسرائيل داخل إطار سياسيّ ضمن المواطَنة الإسرائيليّة من خلال الكنيست؛ إذ إنّ هذا الإطار ساعد في توحيد طاقاتهم من أجل مواجهة السياسات العنصريّة مجتمِعين. وبالرغم من كون القائمة المشتركة قائمة انتخابيّة إسرائيليّة تعمل على إعادة إنتاج المواطَنة وضمان حقوقها بالمساواة للفلسطينيّين في إسرائيل، فإنّها لا تمثّل الكلَّ الفلسطينيّ في إسرائيل، بل إنّ لها دورًا تكميليًّا بجانب لجنة المتابعة التي تُمثّل الدوْرَ الأساسيّ للكلّ الفلسطينيّ في إسرائيل عبر تمثيلها جميع القوى والأطر العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل.

الإطار الذي تعمل من خلاله القائمة المشتركة ساعد في خلق إستراتيجيّة عمل في سبيل مواجهة طابع الدولة اليهوديّ العنصريّ الذي لا يمنح الفلسطينيّين في إسرائيل جميعَ حقوقهم الفرديّة والجماعيّة كأقلّيّة قوميّة لها حقوق كاملة في المواطَنة، كما أنّ ذلك الإطار بحاجة إلى تبنّي العمل العربيّ اليهوديّ المطالِب بحقوق الأقلّيّات في إسرائيل، لا إلى استبعاده بسبب الخجل القوميّ لدى الفلسطينيّين لكونهم تُمارَس عليهم سياسات العنصريّة العِرْقيّة دون غيرهم من باقي المجموعات في إسرائيل.

وبالتالي فإنّ القائمة المشتركة بحاجة إلى الخروج من كونها قائمة انتخابيّة إلى حركة سياسيّة تعبّر عن الفلسطينيّين في إسرائيل وعن جميع حقوقهم الفرديّة والجماعيّة من خلال تبنّي إستراتيجيّة عمل موحّدة، وتشكيل قيادة موحّدة، وذلك من خلال مؤتمر وطنيّ يمثّل جميع القوى والأطر الوطنيّة بحيث تدعو هذه القوى والأطرَ القائمةُ المشتركة ولجنةُ المتابعة العربيّة العُليا.

ونَخْلص إلى أنّ القائمة المشتركة يُحكم نجاحها بنجاح النضال الجماعيّ ضمن إستراتيجيّة عربيّة مشتركة شموليّة، ومبنيّة على ثمانية مبادئ ذُكرت في برنامجها السياسيّ وهي: مناهَضة الاحتلال وإحقاق السلام العادل؛ تحقيق المساواة القوميّة والمدنيّة؛ مناهضة العنصريّة والفاشيّة وإحلال الديمقراطيّة؛ تحصيل حقوق العاملين والعدالة الاجتماعيّة والبيئيّة؛ مكافحة اضطهاد المرأة وضمان حقّها في

[16] زريق، رائف. (2015). القائمة المشتركة: وحدة سياسية جديدة؟ **مجلة مدار**، العدد 64. رام الله: مركز مدار للدراسات الإسرائيلية. ص 49-50.

المشاركة؛ تطوير الثقافة واللغة والهُويّة والانتماء إلى الأمّة؛ مناهضة الاستعمار؛ الاستمرار في العمل المشترك للأحزاب العربيّة ضمن قائمة عربيّة واحدة تُمثِّل الجماهير العربيّة في إسرائيل؛ تدويل قضيّة الفلسطينيّين في إسرائيل عَبْر المحافل الدوليّة.[17]

فتبنّي إستراتيجيّة عمل موحّدة لجميع القوى والأطر العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل يُساعدهم على تشكيل قوّة سياسيّة كبيرة من أجل نَيْل حقوقهم، في ظلّ تصاعد اليمين الإسرائيليّ في إسرائيل الذي أصبح يتحكّم في غالبيّة مؤسّسات الدولة، ويُسهم في تغييب وتهميش العربيّ الفلسطينيّ عبر تشويه هُويّته السياسيّة والثقافيّة.

وإذا جرى التوافق على تلك الإستراتيجيّة، فإنّه بإمكان القائمة المشتركة أن تُحقّق نجاحًا كبيرًا في تمثيل الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل من أجل نيل حقوقها الجماعيّة والفرديّة على نحو كامل، وهو ما من شأنه أن يخلق سلوكًا سياسيًّا جديدًا للفلسطينيّين في إسرائيل، لا في مرحلة الانتخابات الحاليّة فحسب، بل كذلك في مستقبل العمل الجماعيّ للفلسطينيّين في إسرائيل. فالقائمة المشتركة بإستراتيجيّة واحدة هي عمل تاريخيّ بإمكانه تحقيق تجربة التعاون على مجموعة واسعة من المراحل والقضايا، داخل وخارج الكنيست؛ فهي تُجسّد مصطلح "العمل الجماعيّ" إلى اللغة السياسيّة العربيّة في إسرائيل، وهو ما حاربته الحكومات الإسرائيليّة بأنواعها منذ النكبة.

الخلاصة والاستنتاجات

إنّ وجود القائمة المشتركة يُشكّل حاجة وضرورة للفلسطينيّين في إسرائيل من أجل نيل حقوقهم السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، في ظلّ حالة الإقصاء والتهميش التي تنتهجها السياسات العنصريّة الإسرائيليّة تجاههم، فوجود القائمة المشتركة يعبّر عن الكفاح من أجل القضايا القوميّة للأقلّيّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، كقضايا التهجير والنكبة ومواجهة الخدمة المدنيّة، بالإضافة إلى أنّها تُعبّر عن الاندماج في الخارطة السياسيّة بناءً على المواطَنة الكاملة في دولة ديمقراطيّة، ورفض حالة غياب المساواة في جميع المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة تجاه الأقلّيّة العربيّة، فضلًا عن إسهام القائمة في منع سيطرة اليمين المتشدّد الذي يسعى إلى دولة يهوديّة لا ديمقراطيّة.

[17] مقابلة عبر الإيميل مع رئيس القائمة المشتركة أيمن عودة بتاريخ 02/01/2017.

إنّ القائمة المشتركة ينبغي لها أن تتمحور حول **أربعة مسارات** وهي: **الأوّل** تنظيم البيت الداخليّ لمتابعة قضايا الجماهير العربيّة؛ **الثاني** مواجهة سياسات الحكومة العنصريّة تجاه الأقلّيّة العربيّة؛ **الثالث** تحديد العلاقة مع الحركة الوطنيّة الفلسطينيّة؛ **الرابع** تدويل قضايا الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل.

القائمة المشتركة بحاجة إلى بلورة إستراتيجيّة سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة متّفَق عليها من قبل جميع الأحزاب، وذلك ابتغاءَ ضمان القدرة على تحقيق تلك المسارات التي تسعى من أجل رسم السياسة العربيّة للأقلّيّة الفلسطينيّة في الخارطة السياسيّة في إسرائيل. وفي حالة التشرذم التي تشهدها الساحة السياسيّة العربيّة في إسرائيل، لن يتمكّن الفلسطينيّون في إسرائيل من تحقيق مَطالبهم وتحصيل حقوقهم الجماعيّة والقوميّة والمعيشيّة التي تسلبهم إيّاها إسرائيل من خلال سياساتها وممارساتها العنصريّة والإقصائيّة التي تقوم بها الحكومة الإسرائيليّة تجاه الأقلّيّة العربيّة وممثّليها، من خلال التحريض والتضييق عليهم. وسنناقش في المحور الثاني أثر تلك القائمة على مستقبل الأقلّيّة العربيّة في إسرائيل، وتمثيلهم في الكنيست مستقبَلًا.

ولعلّ تلك الإستراتيجيّة بحاجة إلى وقت كافٍ لترسيخ أدوات العمل الجماعيّ، وذلك ابتغاءَ تنظيم النضال الجماعيّ في مواجهة التحدّيات والعقبات التي تُواجه مستقبل الأقلّيّة الفلسطينيّة في إسرائيل، من خلال ترسيخ الوعي الجماعيّ وتوحيد الخطاب وبرامج العمل العربيّ السياسيّ في بلورة جهد عربيّ مشترك في تمكين السياسة العربيّة ورسمها ضمن الخارطة السياسيّة في إسرائيل.

الاتّفاق على إستراتيجيّة عربيّة مشتركة بين جميع القوى والأحزاب العربيّة في إسرائيل يستدعي تَتْويجَه من خلال مؤتمر وطنيّ فلسطينيّ يمثّل الفلسطينيّين في إسرائيل، في سبيل توحيد الهدف والعمل السياسيّ بين الأحزاب العربيّة المختلفة تحت سقف سياسيّ ونضاليّ واحد يجري من خلال مناقشة وتبنّي العديد من السياسات التي تخصّ الفلسطينيّين في إسرائيل، ويكون نواةً حقيقيّة في سبيل تنظيم المجتمع الفلسطينيّ في إسرائيل عبْر خوضه الانتخابات المستقبليّة في إسرائيل، والقدرة على إحداث تغيير في مستقبل الفلسطينيّين في إسرائيل.